

وتوجيه الكلام لا يلف بهذا المقام وفي البيت اساق القضية وهو مند اضيق دايم والمثال الماخوذة منه قوله عز وجل الاول عن ثمة من كل وجه لا تقع في التمثيل من الذي يزار بالاولاد بول الضرورة وساق التنبه عليه

او وصف فيهل التي يعزونها للفرق على امه يدعونها

مثالها في السلب واليجي ما اسلف في مسروط فلتعلم

كن بقوى في الودع بدلا عن الضرورة لكي تكمل

السيطة المادسة الائمة بشرط الوصف وتسمى عنبة عامة اما كونها عريفية فلان العرف يفهمه ايمان سائلتها

اذ سلب محمولها عن موضوعها التاكيد بادامة ذاته متضمن بالوصف العنواقي فانه اذا قيل لا شيء من الناس

مستيقظ فهم العرف ان سلب الاستقراض ذات التام في حال انصاف بوصف النوع وقد يفهم من موصيتها ايضا

ان ثبوت المحمول للموضوع انما هو في حال انصافه بالوصف العنواقي في نحو ولعبد مومن حزين من مسكر

لان الحكم على المكتف يؤذن بعلمية مبدأ الاشتقاق فلما كان العرف دخل في فهم ذلك من سالبتهاد ايمان من

موصيتها في الجملة نسبت اليه واما كونها عرفة فلانها اع من الوضعية الخاصة الالفة بيانها في المركبات ومثالها

موجبة والسلب مامر في المشروطة العامة نحو كل كاتب محك الاصابع مادام كاتبها ولا شيء من الكائن

سكانه الاصابع مادام كاتبها فاما المثال الالفة ايضا بالادوم بدلا عن الضرورة قال السدوم يعتبر لها

مصيان على قياس معنى الشرط لان المحمول اذا كان دائما لاجتماع الذات والوصف كان دائما للذات في

زمان الوصف لان معنى الودع استمراره وعدم التماثل وهو حاصل بالقياس الى الجموع والقياس الى الذات

وصفه في زمان الوصف سواء كان الوصف دخل في التسبب ودوام المحمول كما في المثال المذكور اوله

يكن

يكن كما في قولنا كل كاتب صيوان انتهى وبينها وبين الضرورة والذاتية المطلقة والمشرطة العامة عموم مطلق وهو امر وبينها وبين الوقتية والمنتشرة المطلقتين عموم من وجه وتفصيل ذلك يطلب من المطولات ووصفه

في البيت بالرفع عطف على الذات ويعزونها بمجملها ونحوه بمعنى ينسونها ويعنون بمعنى يسمون واسلف

بالمنه للفعل بمعنى قدموا فاد ثالث الابيات ما تقدم التنبه عليه من انه جاء بالودع هنا بدلا من الضرورة

وضمير تكلما فيه للمخاطب وهو مني الفاعل او المفعول اي تكل المثال او يكل غيرك بذلك

وان حكمت بوقوع النتيجة بالفعل بين طرفي التصنيح

فسمها مطلقا وانصف بعامة والفرق ليس بالحق

مثالها بالفعل كل فرس فتفسر والسلب قسي البسيطة السابعة المطلقة العامة وهي التي حكم فيها

بثبوت المحمول للموضوع وانتفايم عنه بالفعل في كل اناء متفلس بالاطلاق العام وسيت هذه

مطلق لان نسبة القضية اذا اطلقت عن التقييد بالضرورة او غيرها كان المتبادر من القضية ان

نسبتها واقعة بالفعل فالاصلاح وصف في التحقيق للنسبة سميت به القضية تسميته للدال باسم الملول وهذا هو المواقف والواقف في شرح التسمية وغيره

ما يخالف وعامة لانها امر من الوجود يتنبه اليه بينة في المركبات وبينها وبين البسيط السابق العم

المطلق وهي امر قد كتبت ثلاث لبعضهم ماعناه ان هذه قد تنفر عن القضاء التي يعتبر فيها الزمان

والا لزم ان يكون الزمان زفا فيراجع وعليه فينتج الفرق بينها وبين المنتشرة التي يتوهم مسواتها

رابع

يكن